أعرب عن تمنياته بتلافي أخطاء الأدوار السابقة لتحقيق طموح المواطنين

الغانم : لا صحة لشائعات حل المجلس .. وافتتاح دور الانعقاد الثاني 24 أكتوبر المقبل

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أنه بعد التنسيق مع صاحب السمو والحكومة تحدد يوم 24 أكتوبر المقبل لافتتاح دور الانعقاد الثاني، نافيًا الإشاعات عن حل مبكر للمجلس.

وأعرب الغانم في تصريح بمجلس الأمة اليوم عن تمنياته بأن «يكون دور انعقاد ناجح يتلافى أخطاء الأدوار السابقة سعيًا لتحقيق أكبر قدر ممكن من طموح المواطنين».

وقال الغانم إن إشاعات حل مجلس الأمة تبدأ منذ بداية المجلس وتستمر حتى ينتهي، مشيرًا إلى أن هذه الإشاعات مستمرة من قبل بعض الأطراف التي تحاول في الوقت الحالي ترويج الإشاعات بهدف دفع النواب للتصعيد غير آخذة بالاعتبار الأوضاع الإقليمية والمحلية.

وبين أنه لا يوجد شيء يتعلق بحل مبكر وأن هذا الأمر بيد صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، مؤكدًا أن ما يتقل مجرد إشاعات من أطراف معروفة للجميع.

وأوضح الغانم أنه بشأن الاستجوابات أو غيرها من الأدوات الدستورية المتاحة وفق الإطار الدستوري هي خاضعة لتقدير النواب، ولمن يتحدث عن حل مبكر لا يوجد شيء من هذا القبيل في الوقت الحاضر.

■ **شائعات الحل تبدأ منذ بداية المجلس وتستمر حتى ينتهي ولا يوجد شيء يتعلق بالـ«المبكّر»**

■ **أطراف تحاول ترويج الشائعات بهدف دفع النواب للتصعيد غير آخذة بالاعتبار الأوضاع الإقليمية**

مرزوق الغانم

برعاية الرئيس الغانم

الدلال: مجلس الأمة ينظم مؤتمر «الحوكمة في الكويت» أكتوبر المقبل

أعلن رئيس لجنة الشؤون التشريعية و القانونية النائب محمد الدلال عن تنظيم مؤتمر عن "الحوكمة في دولة الكويت في الإطار التشريعي والمالي والإداري" بالتعاون مع ديوان المحاسبة خلال يومي 10 و 11 أكتوبر المقبل في مجلس الأمة.

وأوضح الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن المؤتمر سيعقد تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، والذي سيلقي كلمة خلال المؤتمر، مبينا أن (التشريعية) تبنت هذا المؤتمر بدعم من مكتب المجلس والرئيس الغانم.

وبين أن المؤتمر يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة عالميا كمنظومة عمل ومفاهيم ثبت نجاحها في تطوير أداء المؤسسات العامة والخاصة ومن ثم يتطلب الاستفادة منها وتفعيلها في النظام التشريعي والإداري والمالي الكويتي.

وأشار إلى ان تبني دولة الكويت مرحليا بعض مفاهيم الحوكمة في القطاع الخاص (المصارف ، اسواق المال ، الشركات) وسعي الدولة للحوكمة المؤسساتية كما ورد في خطة التنمية و برنامج الحكومة يدفع الى دور متقدم لمجلس الامه نحو تفعيل برنامج الحوكمة بالمجالات كافة.

محمد الدلال

وأضاف أن أهداف المؤتمر تشمل تعزيز الدور التشريعي والرقابي لمجلس الأمه في دعم الاصلاح الإداري بالدولة، وتطوير برامج وانشطة السلطات الدستورية من خلال تبني وتفعيل مفاهيم الحوكمة.

وقال الدلال إن المؤتمر يسعى لدعم وتطوير أداء الأجهزة الرقابية في الدولة لتؤدي أدوارها الدستورية وفقا لقواعد الحوكمة ، والاستفادة من قواعد الحوكمة في مواجهة ومكافحة الفساد باعتبار ان ذلك من اهم مفاهيم الحوكمة.

وأضاف ان تطبيق قواعد الحوكمة تعزز مبادئ الشفافية والافصاح والتعاون المشترك الإيجابي مع المجتمع المدني باعتبار ان الحوكمة تتطلب تضافر جهود أطراف المجتمع كافة في انجاح أنشطة الدولة.

وأشار إلى أن المؤتمر سيكون بمشاركة وحضور ضيوف من داخل وخارج الكويت ومسؤولين في الدولة واكاديميين واعضاء برلمان وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وكشف عن توجيه الدعوة إلى ضيوف من الإمارات العربية المتحدة وسنغافورة للاستفادة من تجارب البلدين المتقدمة في هذا المجال.

وأكد الدلال حرص مجلس الأمة بالتعاون مع ديوان المحاسبة على تفعيل توصيات المؤتمر من خلال الأدوات الدستورية والبرلمانية المتاحة ، وتبني أوراق العمل التي سيقدمها المشاركون في المؤتمر ومتابعة للتوصيات .

واختتم الدلال معربا عن شكره لمكتب مجلس الأمة والأمانة العامة بكل اداراتها على دعم اقامة المؤتمر، وديوان المحاسبة ، وضيوف المؤتمر المشاركين بأوراق عمل ، واعضاء اللجنة التشريعية واللجنة المنظمة للمؤتمر واعضاء المكتب الفني باللجنة التشريعية.

أكد أن كلفة العقد قيمتها 400 مليون دينار ووصلت المطالبة إلى 844 مليون دينار

الكندري للمرزوق: ما أسباب وصول قيمة مطالبات المقاولين ضد شركة نفط الكويت إلى الضعف؟

أعلن النائب فيصل الكندري عن توجيهه سؤالا إلى وزير النفط عصام المرزوق جاء فيه ما يأتي:

شركة نفط الكويت:١- مطالبات المقاولين:يلاحظ ارتفاع مطالبات المقاولين ضد شركة نفط الكويت حيث أورد ديوان المحاسبة في تقريره للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بأن هناك ٨٨ مطالبة مالية من المقاولين على شركة نفط الكويت تبلغ قيمتها ١,١٧٥ مليار دينار وفق ما أمكن حصره، وعلى سبيل المثال المطالبة المحالة للتحكيم الدولي والتي كانت بشأن العقد الخاص بمشروع إنشاء خطوط الأنابيب من ميناء الأحمدي إلى محطتي الصبية والدوحة والتي تبلغ قيمتها ٨٤٤ مليون دينار رغم ان تكلفة العقد المبرم مع هذا المقاول ٤٠٠ مليون دينار، كيف يعقل أن تكون قيمة المطالبة ضعف قيمة العقد؟

يرجى تزويدنا بالآتي: ١- كيف تم احتساب قيمة المطالبة بالتفصيل مع إرفاق بنود العقد التي تثبت ذلك؟

٢- هل تلك البنود موجودة في عقود أخرى؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدنا بقائمة بتلك العقود، قيمة كل عقد، مواصفات ومجال عمل كل عقد وقيمة المطالبة إن وجدت لكل عقد مع إرفاق بنود كل عقد.

٣- لماذا لايوجد سقف أعلى للمطالبات كما هو مطبق في حالة الغرامات التي تطبق على المقاولين في حال عدم التزامهم ببنود العقد المبرم مع شركة نفط الكويت؟

٤- يرجى تزويدنا بجميع المطالبات ضد شركة نفط الكويت أو الغرامات المستحقة على المقاولين لآخر ثلاث سنوات، مع تفصيل كل مطالبة أو غرامة من حيث قيمتها وطريقة احتسابها مع إرفاق بنود العقد ، الأسباب المؤدية لذلك والإجراءات التي اتخذت لتفادي ذلك.

٢- تكاليف الإنتاج:

ما الأسباب التي حالت دون تحقيق شركة نفط الكويت والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية للطاقة الإنتاجية المستهدفة (اضافة إلى الاحتياطي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية) من قبل مؤسسة البترول الكويتية حيث كانت الانتاجية الفعلية لشركة نفط الكويت لسنة ٢٠١٦/٢٠١٥ ٣,٠٤٤,٠٠٠ ملايين برميل نفط خام يوميا والمستهدفة ٣,١٥٠,٠٠٠ ملايين برميل نفط خام يوميا، والفعلية للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية هي ٦٩ ألف برميل يوميا والمستهدفة ١٤٢ ألف برميل يوميا. بالإضافة إلى معدل احتياطي فعلي ٤٥٣ مليون برميل نفط والمستهدف منه ٥٠٦ ملايين برميل نفط؟

ما الإجراءات والاحترازات التي اتخذتها شركة نفط الكويت والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية لتتمكن من تحقيق ذلك؟ وأين دور المؤسسة حيال ذلك ؟

أين ذهب التخطيط واستراتيجية المؤسسة؟ وأين القيادات العليا وقياديو شركة نفط الكويت والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية ومؤسسة البترول؟

ما دورهم من هذا الفشل أم أن دورهم ينحصر في توقيع الاستراتيجيات فقط؟

هل نجلس مكتوفي الأيدي حتى سنة ٢٠٢٠ ونرى حينها ما إذا كنا سنصل للطاقة الإنتاجية المستهدفة والتي تبلغ ٤ ملايين برميل يوميا لشركة نفط الكويت و٢٠٠ ألف برميل يوميا واحتياطي يبلغ ٦٥٠ مليون برميل نفط للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية أم نصمت حتى ذلك الحين ومن ثم نلتمس الأعذار لنا ولأحبائنا الذين قاموا مشكورين بوضع الاستراتيجية ولكنهم للأسف لا يفقهون تنفيذها؟

٣- وحدات الانتاج المبكر: ذكر في تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي المؤرخ في ٢/يونيو/٢٠١٧ أن شركة نفط الكويت تقوم بإسناد عقود الانتاج النفطي إلى المقاولين لإنشاء الوحدات الإنتاجية وتشغيلها ومن ثم تقوم الشركة بشرائها لاحقا منهم وإدارتها من قبلها. وقد أورد ديوان المحاسبة في تقريره للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ ملاحظات في هذا الشأن ومنها:

• وحدة الانتاج المبكر EPF-120

استمرار عدم قدرة المقاول على تحقيق الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها مع شركة نفط الكويت نتيجة لعدم التزام المقاول ببنود العقد حيث بلغ أعلى متوسط طاقة إنتاجية له ما كميته ٦٩ ا.. قراءة المزيد

شركة ناقلات النفط الكويتية :

١- البيانات المالية للشركة: وفقا لما افادت به مؤسسة البترول الكويتية في اجتماعها مع اللجنة بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٧ لم تتضمن ميزانية السنة المالية الجديدة لشركة ناقلات النفط الكويتية ، وكذلك ميزانيتها السابقة العلاوة المالية الخاصة بأسعار تأجير الناقلات سنويا ، بعدما اتخذ مجلس إدارة المؤسسة قراره بإيقافها تطبيقا لتوصيات اللجنة وملاحظات ديوان المحاسبة السابقة ؛ لاسيما أن للمجلس الأعلى للبترول توجها بأن تكون جميع الشركات التابعة للمؤسسة مبنية على أساس ربحي.

ونتيجة لدفع مؤسسة البترول الكويتية لتلك العلاوة التي بلغت نحو ١٢٧ مليون دينار منذ قرار تطبيقها وحتى ١٣ مارس ٢٠١٦ ، فقد أدى ذلك إلى عدم إظهار المركز المالي الحقيقي لشركة ناقلات النفط الكويتية للوقوف على كفاءة أدائها التشغيلي وكان يظهرها شركة رابحة وهو ما يعد تجميلا للنتائج المالية. يرجى تزويدنا بخطة تفصيلية عن كيفية ترشيد المصروفات ومدى تأثير ذلك على تقليل الخسائر التشغيلية للشركة.

٢- شركة تشيسابيك للملاحة: قامت شركة ناقلات النفط الكويتية بتأسيس شركة تشيسابيك للملاحة بتاريخ ١/٧/١٩٨٧ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الهدف من تأسيس تلك الشركة حماية اسطول الناقلات الكويتية إبان حرب الخليج الأولى.

وبعد انتهاء الحرب وانتفاء الغرض من استمرار تلك الشركة لارتفاع تكاليفها التشغيلية ، قرر مجلس إدارة مؤسسة البترول بتاريخ ٨ /٨ / ٢٠٠١ تصفية شركة تشيسابيك. ومع اقتراب قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية والقاضي بتصفية الشركة لدخول عامه ال ١٧ لم تنته شركة ناقلات النفط الكويتية من تصفية الشركة، التي بلغت قيمة خسائرها المرحلة حتى تاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠١٦م مبلغ ٦٧.٥ مليون دولار أمريكي.

كيف يقبل مجلس الإدارة تحمل الشركة أعباء مالية إضافية غير مبررة للمحاماة؟ يرجى تزويدنا بخطة عمل مفصلة لحسم هذه القضية التي دخلت عامها الـ١٧.

٣- قضايا اختلاسات الناقلات: اتخذت الكويت إبان حرب الخليج الأولى تدابير وقائية عدة لحماية أسطولها للنفط البحري من التدمير والقصف بعد تعرض الناقلة أم قصبة للهجوم في شهر مايو ١٩٨٤م من قبل القوات المتحاربة ؛ الأمر الذي أدى إلى تبعات خطيرة على البلاد من أجل الاستمرار في تصدير النفط الخام ومنتجاته.

فأصدر مجلس الوزراء قراره بإقامة مخزون احتياطي نفطي استراتيجي عائم خارج مياه الخليج وعلى أثر ذلك قامت مجموعة من قياديي الشركة آنذاك في الفترة الممتدة من ١٤ / ٨ / ١٩٨٤ إلى ١٠ / ٢ / ١٩٩٢ بالحصول بطرق غير مشروعة على مبالغ كبيرة من دون وجه حق، الأمر الذي دفع شركة ناقلات نفط الكويتية للمطالبة باسترداد كامل المبلغ المستولى عليه ، ومطالبتها بالتعويض النهائي بسبب الأخطاء التي ارتكبها من ثبت عليهم الإتهام في حق الشركة والأضرار المادية والأدبية مع إلزامهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

لماذا لم يتم حسم ملف قضايا اختلاس الناقلات حتى الآن بشكل نهائي ؛ حيث بلغ ما تم تحصيله منذ بدء المطالبات نحو ٣٣ مليون دينار؟

ورغم صدور أحكام قضائية لصالح شركة ناقلات النفط الكويتية بـ١٣٨ مليون دولار إلا أنه لم يتم تحصيلها حتى الآن ، علما بأن عدد القضايا المنظورة أمام القضاء الكويتي تبلغ ١٣ قضية وفق إفادة ديوان المحاسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي ما تحملته شركة ناقلات النفط الكويتية منذ رفع قضايا الاختلاسات وحتى تاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠١٦ بلغ نحو ١٢ مليون دينار كويتي .

×شركة خدمات القطاع النفطي ×

رغم أن الشركة في طور التصفية منذ سنة 2013 إلا أن لها مجلس إدارة مكون من 5 أشخاص وتبلغ مكافآتهم السنوية 38 ألف دينار ولا يوجد لدى الشركة إلا 3 موظفين فقط ، وقد صدر قرار بقضي بالتصفية النهائية وتم تحديد موعد نهائي كان في 2015/5/30 إلا أن الشركة مازالت باقية وتقدر لها ميزانية سنوية ، ومن المقدر أن تبلغ ميزانية الشركة للسنة المالية الجديدة ما يجاوز المليون دينار ، وتعلل الشركة بقاءها لسببين الأول أنها الوكيل المحلي لشركات عالمية مثل شل ، اكسون موبيل، وترفورد وكونكو فيليبس.

والسبب الثاني لمتابعة القضايا التي رفعت عليها من الموظفين والتي تبلغ 613 قضية .

×يرجى تزويدنا بخطة تفصيلية لكيفية قيام الشركة بشكل جاد بمتابعة جميع قضاياها والانتهاء من اجراءات التصفية بشكل حاسم ×.

فيصل الكندري

رغم وجود اختلاسات حسبما هو متواتر بوسائل الإعلام

الطبطبائي لوزيرة الشؤون: كيف تم اعتماد ميزانية جمعية كيفان على مدى خمس سنوات ماضية؟

أعلن النائب د. وليد الطبطبائي عن توجيهه سؤالا إلى وزير الشئون الاجتماعية والعمل هند الصبيح بشأن القرار الوزاري (32/ ت) لسنة 2017 بشأن حل مجلس إدارة جمعية كيفان التعاونية.

وطالب الطبطبائي تزويده وإفادته بالآتي:

1. كيف اعتمدت وزارة الشئون باعتماد ميزانية جمعية كيفان على مدى خمس سنوات ماضية رغم وجود اختلاسات حسبما هو متواتر بوسائل الإعلام؟

2. هل قامت الوزارة بتلقي شكاوى عن سوء استخدام أو تجاوزات أو اختلاسات تخص جمعية كيفان في آخر خمس سنوات ماضية؟ مع تزويدي بنسخ منها وكيف تعاملت الوزارة مع تلك الشكاوى؟

3. هل قامت الوزارة بتشكيل لجان تحقيق حول تهاون أعضاء جمعية كيفان أو تجاوزاتهم إن وجدت؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما النتائج؟ (ومن هم أعضاء اللجنة؟ وما قرارات تشكيل اللجان ومحاضر الاجتماعات ونتائجها؟)

4. هل تم تحويل أي شخص له علاقة بجمعية كيفان إلى النيابة العامة؟ مع رجاء تزويدي بكتاب التحويل والشكوى المقدمة خلال خمس سنوات ماضية حتى تاريخ السؤال؟ وأين وصلت تلك الشكوى؟

5. من هم المراقبون الماليون الذين تم تكليفهم بالتدقيق على جمعية كيفان طوال الخمس السنوات الماضية، مع ذكر أسماء الشركات وما طبيعة العقد الذي تم تكليفهم به؟

6. يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية والتدرج الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة المؤقتين المعينين من قبلكم وعن آلية اختيارهم وكيف تم اختيارهم من بين أبناء الكويت كافة ؟

7. هل يوجد عضو من مجلس الإدارة المؤقت من يقل عمره عن 30 سنة ما يعد مخالفا للمرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية والذي ينص على أنه يشترط في شاغل هذا المنصب ألا يقل عمره عن 30 سنة ميلادية؟

8. لماذا لم تتم دعوة المساهمين لعقد جمعية عمومية غير عادية لطرح المستجدات عليهم والتصويت على القرارات المزمع اتخاذها بالأغلبية؟

9. لماذا لم تقم وزارة الشؤون والعمل بتعيين مجلس إدارة مؤقت من أبناء المنطقة للمساهمين في الجمعية فهذه أموالهم وهم أولى بالمحافظة عليها، خصوصا أصحاب الخبرة من أعضاء الجمعية السابقين؟

وليد الطبطبائي

بهدف تعزيز الانتماء، والولاء، والوحدة الوطنية والقيام بواجباتنا تجاه الأمة

الشاهين: منح الجنسية الكويتية بعد قسم الحاصل عليها في احتفالية يحضرها مسؤولو الدولة

أكد النائب أسامة الشاهين أهمية تعزيز المواطنة من خلال جعل الحصول على الجنسية الكويتية يكون وفق احتفالية يحضرها المسؤولون في الدولة يؤدي من خلالها المتجنس قسم المواطنة .

وقال الشاهين في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الإسلام اعتنى بالدوائر المختلفة التي تحيط بالمسلم ومن هذه الدوائر دائرة المواطنة ، لافتاً إلى أن للوطن والمواطنة في اسلامنا العظيم مكانة كبيرة .

وأضاف الشاهين انه من هذا المنطلق الشرعي واستشعارا للظروف الإقليمية الخطيرة التي تمر بالمنطقة، والتي نستذكر بها مواقف سمو الأمير وجهوده الحثيثة للإصلاح بين الدول الخليجية الشقيقة ، يجب أن تكون جهودنا في السلطات الأربع تصب في الاتجاه الأميري السامي ذاته والذي عبرت عنه الحكومة بالمصالحة الخليجية. وأوضح الشاهين انه تقدم باقتراح بقانون بشأن قسم المواطنة فلا يجوز أن تكون قيمة وثيقة الجنسية الكويتية كباقي الوثائق التي يتسلمها الانسان ، مؤكدا أنها وثيقة عظيمة تعبر عن انتماء الانسان للوطن والأمة ويترتب عليها مسؤوليات كبيرة تجاه الوطن الذي دخل في حيزه.

سأل الروضان عن شروط قبول ورفض المشاريع المقدمة إلى «صندوق المشروعات»

السويط يقترح تخفيض قسط القرض الإسكاني من 10 إلى 5 % مما تبقى من راتبه الشهري

أعلن النائب تامر السويط عن توجيهه اقتراحا برغبة طالب فيه بتخفيض القسط من 10% إلى 5% وحساب القسط على ما تبقى من الراتب الشهري بعد الاستقطاعات وليس إجمالي الراتب المدون في شهادة الراتب الصادرة من مقر عمله. وشرح السويط اقتراحه بأن أصبحت المشكلة الإسكانية الشغل الشاغل لجهود السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال الفترة الماضية وخطى حل القضية الإسكانية خطوات جادة ببدء توزيع المناطق الإسكانية على منتظري دور الرعاية السكنية، ولأن فترات الانتظار وصلت إلى 20 عاما فإن أرباب الأسر اتجهوا للاقتراض المالي من البنوك وأثقل كاهل الأسر الكويتية بمزيد من الديون والقروض المالية وأصبح المواطن لا يستطيع حتى الاقتراض لبلوغ استقطاع الدين الشهري 40% من دخله الشهري، كما أن القرض الإسكاني بات يلتهم 10% من إجمالي دخله الشهري، أي أن المواطن ملتزم بالدفع للبنوك والقسط الإسكاني بـ50% من راتبه شهريا ، ما يعني أن احتياجات البناء والتأثيث وأعباء الحياة تصعب عليه ، وبالتالي لا يستطيع العيش حياة كريمة كفلها الدستور له.

من جانب آخر أعلن السويط عن توجيهه سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان طالب فيه تزويده بالآتي:

1 – تم العمل بقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمة الشباب الكويتي، يرجى إفادتي بكشف تفصيلي عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمت الموافقة عليها من قبل صندوق المشاريع الصغيرة منذ بدء العمل بالقانون الجديد وكم قيمة المشاريع التي صرفت لها المبالغ؟ وهل يتم الصرف بناء على دراسة جدوى للمشاريع؟

2 – قام الصندوق برفض بعض المشاريع الصغيرة التي قدمها الشباب للاستفادة من أموال الدعم ، يرجى تزويدي بشروط قبول المشاريع وأسباب الرفض للمشاريع كافة المقدمة مع بيان اسم المشاريع المرفوضة وأنشطتها وكلفتها المالية المقدمة حسب دراسة الجدوى.

3 – كم المبالغ المالية والمكافآت المصروفة لأعضاء مجلس إدارة صندوق المشاريع الصغيرة منذ تأسيسه؟

4 – ما أسس قبول المشاريع المقدمة؟ هل هناك دراسة تبين احتياجات السوق المحلية من الأنشطة أم أن قبول المشروع ومنح مبلغ مالي للدعم يكون حسب موافقة لجنة مختصة؟ يرجى تزويدي بعدد الأنشطة التي سمح لها ؟ وما هي؟

تامر السويط